



## الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس 2018 - 2022

وحدة القدس - مكتب الرئيس

### مقدمة:

استلهمت فكرة إعادة تطوير الخطة القطاعية للقدس من رحم الواقع في مدينة القدس المحتلة؛ فبعد دراسة موضوعية لمجموعة العوامل والعناصر التي قد تُساهم في تعزيز وتثبيت المواطن الفلسطيني على أرضه؛ وحماية المؤسسات والممتلكات؛ كان من المهم والضروري تطوير مجموعة عناصر؛ وتكييف وتطوير عدة عوامل؛ للوصول إلى الهدف الإستراتيجي المنشود، وكان حسب تلك القراءة وتحليلها العديد من «مكامن القوة»، وبعض عناصر الضعف، ومن أبرزها إرادة المقدسيين بتجذيرهم على أرضهم، وارتباطهم الفاعل في مشروع الدولة والحرية والاستقلال والقدس العاصمة الأبدية لهذه الدولة، وقد تكون القدرة الإعجازية للمؤسسات العاملة داخل المدينة على كل المستويات والقطاعات «مثلهاً آخر» في فلسفة الممكن، التي تجلت عبر سنوات طويلة من العمل في ظروف استثنائية؛ ضمن واقع الملاحقة والاستهداف من حكومة الاحتلال وأذرعها التنفيذية، ورافعة حقيقية أساسها التراكم النضالي الكمّي الذي يطفو للتغيير النوعي في الرسالة والهدف المنشود، وقد يكون كذلك من مكامن القوة ذاك الإبداع في المجتمع الفلسطيني في عاصمته المحتلة؛ بالمواءمة بين إستراتيجية التنمية المستدامة، وإستراتيجية النضال الوطني القائم على الحقوق، والمحمي بقرارات دُولية عبر عصور الكفاح الفلسطيني.

أما فيما يتعلق ببعض «عناصر الضعف»، فقد تمثلت بضعف التنسيق بين المؤسسات العاملة، وقد يكون ازدواجية وتكرار العمل سبباً لذلك، وعدم الاتفاق على الأولويات المطلوب العمل فيها، إضافة إلى تشتت الممول والبرامج المقدمة.

أمام ذلك الضعف في التنسيق، كانت فكرة إعادة تطوير الإستراتيجية حاجة ملّحة للنهوض بالعمل داخل المدينة وفي مُحافظتها، بما يشكل تراكماً إضافياً يخدم الرؤية الشمولية للأهداف المذكورة.

استناداً لهذه المعطيات بدأ العمل على أول خطة قطاعية إستراتيجية شاملة للقدس بمبادرة من الراحل فيصل الحسيني «أمير القدس» رحمه الله، من خلال جمعية الدراسات العربية (بيت الشرق)، عام (1999)م، وشملت مختلف القطاعات، وتضمنت تقويماً لمختلف الاحتياجات، تحضيراً للقدس الشرقية، العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية.

ومن ثم عملت وحدة القدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية على إعداد الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية للأعوام (2010 - 2013)، بشراكة كاملة مع القطاعين العام، والخاص، والمجتمع المدني، وموّلها الاتحاد الأوروبي.

### تقييم الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس 2010 - 2013:

وفي العام 2016، عملت وحدة القدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية عبر دائرة المشاريع والقطاعات، على تقييم كل المشاريع المنفذة في مدينة القدس من العام (2010 - 2013)، للخروج بتوصيات ونتائج، فيما يتعلق بالخطة التنموية للمدينة، تم على إثرها الاستفادة من عملية التقييم، لتحديث وإعداد خطة للتنمية القطاعية لمدينة القدس (2018 - 2022)، ومن ضمن الاستنتاجات المنبثقة من عملية التقييم؛ للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2010 - 2013):

1. استمرت الجهات المانحة بالاهتمام بمدينة القدس وتقديم الدعم لها بالرغم من الصعوبات والمعوقات.

2. كانت هناك مشاريع لبّت الاحتياجات الفعلية للقطاعات والتي لم ترد بالضرورة ضمن الخطة.

3. اعتمدت الخطة السابقة على أرقام تقديرية في الكثير من البرامج المدرجة ضمن الخطة نتيجة لنقص التعاون الكافي من قبل الأطراف ذات الصلة في إرسال معلومات حول مشاريع محددة بموازنات محددة.



4. افتقدت الخطة نوعاً ما لمؤشرات وطنية عامة، تشكل إنجازات مستهدفة يتم القياس على أساسها من حيث الأثر للتدخلات ومراكمة التقدم نحو تحقيق الأهداف.
5. لم يكن هنالك تنسيق كافٍ بين الخطة القطاعية للقدس، وخطة الحكومة الفلسطينية الوطنية، والخطط القطاعية للوزارات المختلفة.
6. افتقدت الخطة إلى تفعيل لنظام المتابعة والتقييم للتدخلات المختلفة وعدم القدرة على التنسيق بين الجهات المانحة المختلفة من أجل توجيهها نحو تحقيق أهداف الخطة.
7. لم يتم تفعيل آلية واضحة لتجنيد وتنسيق التمويل الخاص بالخطة، ولم يتم العمل بموجب خطة تسويق واضحة المعالم.
8. بعض التدخلات لبّت احتياجات فعلية لم تدرجها الخطة (مثل في قطاع الصحة)، بينما بعض التدخلات الأخرى استهدفت مناطق تقع خارج النطاق الجغرافي المحدد للخطة وفاقّت الموازنات المحددة ضمن الخطة (مثل قطاع البيئة)، وهو الأمر الذي انعكس على الميزانيات المصروفة على القطاعات المختلفة.

## **أبرز الدروس المستفادة التي عكفت وحدة القدس على تضمينها ضمن تصميم عملية تحديث الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية (2018 - 2022) ولاحقاً متابعتها وتنفيذها:**

1. الاستناد إلى مؤشرات وطنية؛ وتكييفها مع الواقع في القدس، بالإضافة إلى مؤشرات خاصة بالتدخلات المختلفة.
2. تأسيس نظام شفاف للمتابعة والتقييم من خلال «منصة إلكترونية» يتم العمل على تأسيسها؛ توفر معلومات حول واقع القدس والمؤشرات المختلفة؛ وتكون بمثابة بوابة لتقديم المشاريع المختلفة وفق معايير محددة، بالإضافة إلى إمكانية دخول المانحين إلى البيانات وتسهيل عملية الربط بين التمويل وبين الاحتياجات وفقاً للخطة.
3. تصميم آلية لتجنيد وتنسيق المساعدات، تقوم على أساس التشاور والاجتماعات الدورية، لضمان متابعة تمويل البرامج التي ستخرج بها الخطة.
4. استحداث قطاعات جديدة، أهمها الإعلام والمناصرة، ووضع إستراتيجية إعلامية تخدم أهدافاً بمستويات مختلفة، منها تسليط الضوء على احتياجات القطاعات المختلفة وحشد الدعم لها.

5. ربط مدينة القدس بمحيطها الفلسطيني، وتحديدًا محافظة القدس بالدرجة الأولى، حتى تكون التدخلات أكثر شمولية.

6. إيجاد آلية تنسيق واضحة ومتينة بين الخطة الخاصة بالقدس والخطط الحكومية.

### مراحل العمل لتحديث الخطة الإستراتيجية (2018 - 2022):

تم تحديث الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية بناء على التحليل، والنقاش والشراكة بين جميع أطراف التخطيط والتنفيذ، وتم تباعاً إجراء لقاءات، وورش عمل عديدة للوصول إلى إطار إستراتيجي مُتفق عليه، إضافة إلى الدراسات ذات العلاقة، والتي أنجزتها مؤسسات تنموية، محلية ودولية عديدة، لصالح التنمية في القدس، وتكون مرجعية للخطة الإستراتيجية، وموجهاً لمراحل تنفيذها، وفيما يلي خطوات تحديث الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية (2018 - 2022):

1. تقييم الخطة الإستراتيجية (2010 - 2013)، والاستفادة من نتائجها.
2. إعداد وثيقة لعملية تحديث الخطة الإستراتيجية القطاعية.
3. تشكيل فريق خبراء قطاعات.
4. تحليل الوضع العام، واقع القطاعات الحالي.
5. تحديد القضايا الإستراتيجية وأولوياتها.
6. تحديد الأهداف والتدخلات ومؤثراتها.
7. تقدير التكاليف المطلوبة لتحقيق كل هدف.
8. إعداد خطة التنفيذ والمتابعة والتقويم.
9. صياغة الخطة الإستراتيجية النهائية القطاعية للقدس الشرقية (2018 - 2022).

### الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018 - 2022):

كُلفت وحدة القدس في ديوان الرئاسة الفلسطينية، بالإشراف على الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018 - 2022)، والتي مُولت من البنك الإسلامي للتنمية، وتنفيذ فريق من الخبراء من جامعة القدس.

وتحتوي الخطة على العناصر الأساسية للتنمية القطاعية، وتشمل ملخصاً دقيقاً للواقع



والتحديات الأساسية لكل من (15) قطاعاً، والتائج المتوقع الوصول إليها مع الأهداف لكل نتيجة مرجوة ومؤشرات النجاح حتى العام (2022)، حيث تؤكد الأهداف وآليات التدخل الواردة في الخطة على أهمية تمكين المواطن المقدسي، وتعزيز صموده في مدينته القدس،

وتنسجم الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية مع خطة الحكومة الفلسطينية الحالية الهادفة إلى إنهاء الاحتلال، كما وتمت مراجعتها مع الجهات العربية والدولية والإقليمية والمحلية العاملة في مدينة القدس.

### الهدف الأعلى للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية

«القدس الشرقية العاصمة الأبدية لدولة فلسطين بكل المقومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وجاذبة للحياة والعمل».

وانسجاماً مع الرؤية والأهداف الفلسطينية أعلاه، تسعى الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تعزيز الصمود الفلسطيني في القدس الشرقية.
2. تحسين الظروف الحياتية للمقدسيين في المدينة.
3. حماية حقوق الفلسطينيين في القدس الشرقية وتعزيز هويتهم.
4. إنعاش الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية وتطويره.
5. حماية مختلف المؤسسات الوطنية العاملة في القدس، وتقوية دورها وتوسيع مشاركتها في المجتمع.
6. تقوية الرابط ما بين القدس ومحيطها الفلسطيني.

### نطاق الخطة الإستراتيجية

النطاق الجغرافي: تركّز الخطة الإستراتيجية أساساً على محافظة القدس مع إعطاء الأولوية لمدينة القدس داخل جدار الضم والتوسع، مع ضمان التداخل والعلاقة المتبادلة مع المحيط المباشر (خارج الجدار)، والمحيط الأوسع (باقي الأرض الفلسطينية المحتلة).

الإطار الزمني: تغطي الخطة الإستراتيجية مدة خمس سنوات قادمة هي: (2018 - 2022م).

## الخطة الاستثمارية:

هذا وقد تمّ تقدير الموارد المالية اللازمة لتحقيق كلّ هدف من الأهداف القطاعية المختلفة، والتي بلغت بمجمّلها (425,000,000) دولار أميركي، والجدير ذكره أن هذه الموازنة ليست بأي شكل من الأشكال جزءاً من الميزانيات الجارية التي ترصدها الجهات ذات العلاقة الرسمية أو جهات ذات الاختصاص في القدس، إنما هي موازنات إضافية لتحقيق الهدف الجامع.

هذا، وتبذل الحكومة الفلسطينية جهوداً حثيثة لتوفير الموارد الضرورية، إلا أنها تدرك أنه وفي ظل الوضع الاقتصادي القائم لا يمكنها وحدها أن تتحمل أعباء ومسؤوليات توفير كامل الدعم المالي المطلوب، وأن الجزء الأكبر منه سيأتي من خلال مساهمات شركائها المختلفين المحليين منهم والدوليين. وبالتالي فهي تنظر إليهم وبالأخص الجهات التمويلية الخارجية (العربية والإسلامية والدولية) لتوفير الموارد الكافية لمساعدة الفلسطينيين في تنفيذ خططهم هذه.

## المنصة الجيومعلوماتية:

ولتسهيل قياس تنفيذ الخطّة، تم العمل على بناء «منصة جيو معلوماتية»، من خلال فريق مختص من جامعة القدس، وتمتاز المنصة بالاستناد إلى مؤشرات وطنية كمية ونوعية محددة وقابلة للقياس؛ مرتبطة في خارطة جغرافية بنظام جيو معلوماتي، تعكس جميع التدخلات؛ وفق كل هدف من أهداف القطاعات (15).

لتكون أداة أساسية لدراسة وتقييم أثر المشاريع المنجزة ضمن إطار الخطّة، وقياس الأثر قصير وطويل الأمد، وذلك لتحقيق الأثر المرجو من خلال إنشاء نظام متكامل لإدارة ورصد المشاريع ومعرفة أثرها على الأرض، بصورة ملموسة ومتعدّدة، وبلوغ إحصائيات ذات دلالة وأهمية.

## الآليات الرئيسة في تنفيذ الخطّة الإستراتيجية للتنمية القطاعية

توفّر الخطّة الإستراتيجية للتنمية القطاعية إطاراً عامّاً للتدخلات الفلسطينية في القدس الشرقية، وتلقى مهمة تنفيذ الخطّة على عاتق المؤسسات العاملة داخل المدينة، (أي مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، والقطاع الخاص، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظّمات الدولية) بالإضافة إلى المؤسسات الرسمية الفلسطينية ذات العلاقة. وفي هذا السياق، تُعدّ عمليات تشجيع التشبيك، وبناء التحالفات، والتنسيق، والتنفيذ المشترك للأنشطة من الأمور بالغة الأهمية، بسبب تدخلات القضايا وتعقيداتها، وتعدّد الأطراف المشاركة، مما يخدم تحقيق



أهداف الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية عبر تنفيذ بنودها ضمن توجه عام، يتعامل مع القطاعات التنموية برؤية شمولية، ترى في هذه القطاعات وحدة متكاملة، ويسود أجزاءها قدرٌ كبير في الانسجام، ويمكن خلال الأخذ بالتوجهات الأساسية التالية في عملية تنفيذ الخطة:

- ضمان التكاملية، والتنسيق عبر القطاعات، وتعزيز الجهود والموارد ما بين المؤسسات الرسمية الفلسطينية، والشركاء الدوليين.
- تعزيز الهوية الفلسطينية، وحس الانتماء.
- الربط بين التدخلات الفورية، والرؤية طويلة المدى للقدس كعاصمة لدولة فلسطين.

### آلية الحكم والإدارة - قسم المتابعة والتنسيق:

تتولى وحدة القدس في ديوان الرئاسة المسؤولية الإجمالية عن متابعة وتنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية، من خلال دائرة المشاريع والقطاعات، ويشمل ذلك التقييم الدوري لتنفيذ الخطة القطاعية، والمتابعة لتنفيذ مجمل البرامج والنشاطات، والمشاوره مع الأطراف الرسمية والأهلية ذات العلاقة بما يضمن: المشاركة الكاملة، وتكامل العمل، ومتابعة النتائج.

### تسويق الخطة القطاعية:

تقوم وحدة القدس وبعد التشاور مع لجنة السياسات، واللجنة الاستشارية والجهات المانحة، بوضع إطار لتنسيق عمليات تجنيد الأموال، وتسويق الخطة، من خلال الاجتماعات الدورية للجنة التنسيقية بين جميع الأطراف، من ضمنها:

- مشاركة رئيس جامعة القدس البروفسور عماد أبو كشك بتقديم الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية للقدس خلال المؤتمر الخمسين للاتحادات العربية النوعية المتخصصة.
- المشاركة في اجتماع منظمة التعاون الإسلامي على مستوى المندوبين الدائمين.
- المشاركة في اجتماع «اللجنة مفتوحة العضوية بشأن دعم الاقتصاد الفلسطيني» «بمقر الجامعة العربية في القاهرة» والتي تضم اللجنة المشكلة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمانة العامة، ودولة فلسطين، والمنظمات العربية والإسلامية، والصناديق العربية.
- مشاركة وزارة الاقتصاد الفلسطينية في اجتماع وزراء التجارة والاقتصاد العرب،

في دورته العادية (104) برئاسة دولة فلسطين في الجامعة العربية، والتي أكدت على التنسيق مع جميع أجهزة العمل العربي المشترك للتأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، وتوفير الدعم اللازم لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها في مواجهة المخططات الإسرائيلية لتهويد المدينة.

• العمل على مشاركة المستوى الشعبي وما يمثله من نقابات واتحادات، حيث عملت وحدة القدس بالشراكة مع وزارة الاقتصاد على بلورة رؤية جماعية مشتركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، بمشاركة القطاع الخاص الفلسطيني بدعم برامج التنمية في القدس عبر الاستثمار، الذي من شأنه أن يعزز فرص العمل، وتقليل نسبة البطالة، وبشكل خاص في القطاعات الأهم: الإسكان، والتعليم، والسياحة، ومن خلال تخصيص نسبة من بند المسؤولية المجتمعية للقدس، بهدف توسيع المشاركة وتعزيز دور كل الأطراف. وبالتالي الانتقال بالتوصيات إلى المستويين العربي والإسلامي لتعزيز مساهمة العرب والمسلمين، من خلال الدعم المباشر والمنسق مع دولة فلسطين.

### إنجازات الخطة القطاعية من العام 2018 - 2020:

- تطوير مفاهيم توحيد العمل داخل مدينة القدس، وخلق شركات قاعدية ذات جدوى.
- العمل على انتظام اللقاءات التشاورية والتنسيقية مع كل الجهات الشريكة.
- تطوير آلية شفافة للاطلاع على الاحتياجات والتدخلات المطلوبة داخل المدينة.
- العمل على مشاركة كل الشركاء في طبيعة وحجم المشاريع التي تعتمد وتنفذ بشكل دوري.
- تعزيز وتوحيد الإيرادات المالية المخصصة لمدينة القدس.
- تنفيذ تدخلات حيوية في كل القطاعات.
- الاتفاق والعمل الدائم على الأولويات الوطنية، والعمل فيها.
- مواءمة مشاريع الجهات المانحة مع الأهداف والتدخلات الواردة في الخطة.
- رفع قيمة الدعم المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي لبرنامج مشاريع القدس الشرقية، من 10 ملايين يورو إلى 14 مليون يورو سنوياً.



• حصد عدة قرارات مهمة في تبني ودعم الخطة الإستراتيجية من خلال (أربع) قمم عربية وإسلامية.

• إنجاز التقرير الأول للتدخلات والبرامج المنفذة في مدينة القدس، من العام 2018 ولغاية 2020، حسب الأهداف والتدخلات الواردة في الخطة.

## قرارات القمم العربية والإسلامية للخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية 2018 - 2022:

• بناء على توجيهات فخامة السيد الرئيس محمود عباس، وفي إطار الدبلوماسية الفلسطينية؛ والعمل الدؤوب مع الحكومة الفلسطينية، تم حصد عدة قرارات مهمة في تبني ودعم الخطة الإستراتيجية من خلال (أربع) قمم عربية وإسلامية:

## حيث نص القرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (29) - قمة القدس في الظهران المملكة العربية السعودية، بتاريخ 2018/4/15

التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018 - 2022)، التي قدمتها دولة فلسطين، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها، في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس الشرقية، وتهجير أهلها.

## نص القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية السابعة، الدورة (13) - المنعقدة في إسطنبول بتاريخ 2018/5/18.

ندعو إلى تنفيذ القرارات السابقة المتعلقة بتمويل الخطة الإستراتيجية متعددة القطاعات الخاصة بالقدس، باعتبارها إطاراً لتحديد أولويات التمويل الإسلامي المتعلق بمدينة القدس الشريف؛ وندعو كذلك الدول الأعضاء إلى دعم احتياجات القدس الشريف ومؤسساتها وأهاليها وفقاً للخطة الإستراتيجية المنقحة للفترة (2018 - 2022) ودعم المشاريع المدرجة فيها، بما في ذلك على وجه الخصوص دعم قطاع التعليم، ونكّلف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذه الخطة بالتنسيق مع دولة فلسطين.

## نص القرار الصادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (بيروت - 2019/1/20) تحت بند دعم الاقتصاد الفلسطيني (الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس 2018 - 2022):

1. التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018 - 2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.

2. الطلب من الدول الأعضاء الالتزام بتنفيذ قرار قمة عمان رقم 677 دورة عادية رقم (28) بتاريخ 29/3/2017، بشأن زيادة موارد صندوقي الأقصى والقدس بقيمة 500 مليون دولار، والذي أكدت عليه في قمة القدس بمدينة الظهران القرار رقم (711) بتاريخ 15/4/2018، ودعوة الدول التي لم تفِ بالتزاماتها في هذا الشأن بسرعة الوفاء بها.

3. دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة، والبرلمان العربي، والبرلمانات العربية الوطنية، والمنظمات والاتحادات العربية، لاستحداث وسائل لحشد الدعم الشعبي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018 - 2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.

4. تبني آلية التدخل العربي والإسلامي الطوعي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018 - 2022) من خلال التنسيق والتواصل مع دولة فلسطين.

## v نص القرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (30) - المنعقدة في تونس بتاريخ (31 آذار 2019) والتي نصت على:

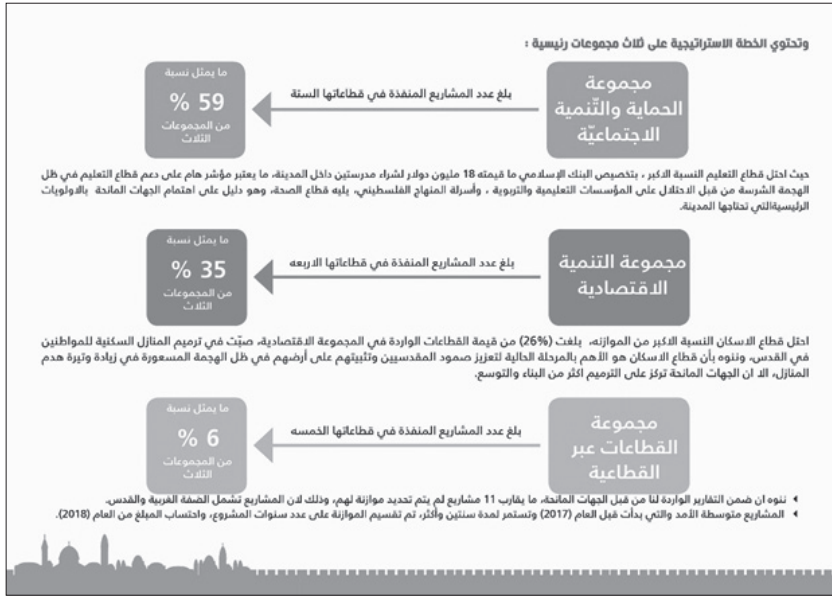
التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018 - 2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين.

## التقييم الاول للخطة الاستثمارية للخطة، من العام 2018 ولغاية شباط من العام 2020:

عملنا في وحدة القدس في ديوان الرئاسة على رصد المشاريع المنفذة والمستمرة في مدينة



القدس، من قبل الجهات التمويلية والمنفذة الخارجية (العربية والإسلامية والدولية) التي تتعاون معها، وذلك في إطار متابعتنا لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في مدينة القدس (2018 - 2022)، ومواءمة المشاريع المنفذة معها، حيث بلغ عدد المشاريع الكاملة المنفذة (280) مشروعاً وبرنامجاً، منها موازنات رصدت لمشاريع قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، بموازنة إجمالية بلغت ما يقارب (128 مليون دولار).



تحتوي الخطة الإستراتيجية على (71) هدفاً، و(222) آلية تدخل، موزعين على (15) قطاعاً، بقيمة إجمالية بلغت 425 مليون دولار، تم تنفيذ مشاريع و برامج بقيمة (128) مليون دولار لغاية العام (2020)، غطت جزءاً من التدخلات الواردة المرتبطة بالمجموعات القطاعية الثلاث، لتحتل مجموعة الحماية والتنمية الاجتماعية النسبة الأكبر بما يقارب 59 بالمئة من إجمالي الموازنة لكل القطاعات، بعدد مشاريع بلغ (183) مشروعاً، احتل قطاع التعليم الجزء الأكبر من المشاريع بعدد (64) مشروعاً، يليها قطاع الصحة بما يقارب (33) مشروعاً. تأتي مجموعة التنمية الاقتصادية، المجموعة الثانية بحوالي (77) مشروعاً بنسبة 35 بالمئة من الموازنة الإجمالية، والتي استحوذ قطاع الإسكان على النسبة الأكبر من عدد المشاريع فيما يتعلق بترميم المنازل.

ونعمل على استكمال تحقيق الأهداف المرجوة والعمل على تغطية كل التدخلات بحشد مبلغ (297) مليون دولار للتدخلات الواردة للقطاعات كافة.

### كراسة المشاريع الخاصة للعام 2020:

عملت وحدة القدس بالشراكة مع كل الجهات الشريكة، وتحديدًا مؤسسات المجتمع المدني على إعداد كراسة المشاريع، والتي تلبية الأهداف وآليات التدخل؛ الواردة في الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية، للربع الأول من العام (2020)، والتي تضمنت (68) مشروعاً بقيمة (29) مليون دولار، تغطي الأهداف المرجوة التي تعتبر من الأولويات للعام الحالي، وجزء منها لم تغطَّ المشاريع المنجزة والمستمرة في الفترة الماضية.

### الخاتمة:

وفي الختام، لا بد من الإشارة إلى أننا نؤمن أنه كلما زادت دائرة النقاش؛ ازدادت دائرة الصواب، وطالما زادت دائرة المشاركة؛ ازدادت دائرة النجاح، والعمل في القدس رسالة سامية وهي مسؤولية مشتركة للجميع ضمن رؤية موحدة، ونحن ملتزمون بتعزيز كل الشراكات، وتقبل أي رأي أو مقترح قد يسهم بتطوير الأداء في العمل في محافظة القدس.

وسنعمل دائماً على إطلاع كل الشركاء على جميع المراحل التي يتم إنجازها، إضافة إلى الاستعداد الدائم لتسهيل عملهم ضمن رؤية رئيس ديوان الرئاسة وتعليمات سيادة رئيس دولة فلسطين الرئيس محمود عباس.